القطيعة مع الدولة لدى الجماعات المتطرفة
الأسباب والعلاج

الأستاذ الدكتور/ أحمد حسين محمد إبراهيم

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

مصر

الحمد لله الذي أتقن كل شيء خلقه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدًا رسول الله، اللهم صلّ عليه وعلى آله وصحبه الأطهار الأبرار وسلِّم تسليمًا كثيرًا، وبعد..،

فإن الحياة تتأسس على النظام الذي به قيام مصالح الناس، والتحكم في أوجه النشاط الإنساني وضبطه، ولولا ذلك؛ لما انتظمت المجتمعات والأمم، وما قامت الأوطان والدول.

ومن هنا كانت حاجة الأمم إلى نظام يجمع أشتاتها ويحدد أهدافها، ويبين طريقها وسيرها، ويوضح لها علاقتها بالأشياء من حولها، وقد هدف الإسلام إلى تلبية هذه الاحتياجات الفطرية، فشرع للناس ما يعمل على تغطية هذه الأنشطة المتنوعة، فجاءت أنظمته شاملة تلبى حاجة الإنسان في المجالات المختلفة: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية، وغيرها، ولا يتم هذه الأمر إلا عن طريق رأس يقوم به ويتعهده، فكانت الحكومة والدولة هي المنوطة بهذه المهمة، بيد أن ظهور بعض التيارات المنحرفة التي تنازع الأمر أهله، في محاولة منها للإيقاع بين النظم القائمة وشعوبها، تمهيدًا لنشر الرعب والخوف في قلوب الناس، يستلزم تناول هذه الدعوات بالدراسة والبحث.

أهمية الدولة لحماية السلم الاجتماعي:

اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون الاجتماع الإنساني ضرورة؛ فالإنسان مدني بالطبع لا يستطيع أن يعيش وحده، بل لابد له من بني جنسه، فحاجاته المتعددة غير المتناهية لا يستطيع أن يقضيها بنفسه ولا أن يحصلها بمفرده؛ فحاجاته إلى غيره وحاجة غيره إليه من ضرورات حياته ومن مستلزمات بقائه، فالله عز وجل خلق البشر أفرادًا وأزواجًا وشعوبًا وقبائل ليعرف بعضهم بعضًا، وليخدم بعضهم بعضًا ولا يستغني بعضهم عن بعض، يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [1]، ويقول عز وجل: ﴿ نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ﴾[2].

والمجتمع في اللغة مشتق من الفعل (جَمَعَ) وهو يدل على تضام الشيء، واجتماع أكثر من واحدٍ في مكانٍ ما، يقال: جمعت الشيء جمعًا ، والمجتمع هو اسم للمكان الذي يجتمع فيه الناس، أو وصف لعدد من الأشخاص[3].

وقد جاء في المعجم الفلسفي أن المجتمع هو: "مجموعة أفراد تربطهم علاقات منظمة، وخدمات متبادلة، وتسودهم روح عامة، وتقاليد مشتركة يخضعون لها، فللمجتمع سلطان على أفراده كالأسرة والأمة" [4].

والاجتماع يعد من السنن الاجتماعية التي تحكم قانون الأحياء في هذا الكون، ولا يستطيع أفراد المجتمع الحياة بدون رابطة تجمعهم، يُطلق عليها (مجتمع) .

والبشر متفاوتون في الحكم على الأشياء وتقديرها، ومن هنا احتاج الإنسان إلى نظم تحدد علاقته بكل ما حوله؛ حتى تستقيم له حياته في المجتمع الذي يسكنه وينتفع بما فيه، وهذه النظم تعد السمة الغالبة على التجمع الإنساني، بل لا يُتصور سير حياة الناس في تلك المجتمعات إلا في ضوء تلك القواعد والإرشادات؛ حيث إن الجنس البشري لا بد لاطراده والمحافظة على كيانه واستقراره من نظام يحكمه، وقانون يسير على هديه، يوجهه إلى الطريق السوي، وينأى به عن التردي في الهلاك أو الوقوع في حبائل الأهواء

والنزاعات، وإذا تخلى المجتمع الإنساني عن الأخذ بنظام يسلكه، وقانون يحكم تصرفاته، فإنه يغدو – والحال كهذه – كقطيع من الحيوانات، يأكل كبيرها صغيرها، ويسلب قويها حقوق ضعيفها.[٥].

وقد اجتهدت المجتمعات الإنسانية – على امتداد تاريخها – في وضع مجموعةٍ من النظم التي تحقق لها أهدافها في المجالات المختلفة: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والأخلاقية؛ فنجحت أحيانًا وأخفقت في أحايين كثيرة في تحقيق الاستقرار، وأداء مهمة الخَلْق والوجود في هذا الكون، ومن هنا كانت الحاجة إلى النظام الذي يحكم حياة الناس في المجالات المختلفة؛ كي تحقق غاية الوجود، ويتم تعمير الأرض كما أمر الله تعالى.

وقد ذخر تراثنا الفكري بتناول طبيعة وضرورة هذه العلاقة بين التجمعات البشرية؛ حيث يتحدث ابن خلدون عن الاجتماع البشري؛ فيقول: حقيقة التَّاريخ أنَّه خبرٌ عن الاجتماع الإنساني الذي هو عُمران العالم، وما يَعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل: التَّوحُّش والتَّأنُّس والعصبيَّات وأصناف التَّغلُّبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من المُلك والدول ومراتبها، وما يَنتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصَّنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال"[٦].

ويعلل ابن خلدون لضرورة الاجتماع الإنساني بأنَّ الإنسان مدنيٌّ بالطَّبع، ويزيدها وضوحًا بأنَّ الإنسان خُلق ورُكِّب على صورةٍ لا يصحُّ بقاؤها واستمرارها إلا بالغذاء، وقدرة الفرد من البشر قاصرةٌ عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء؛ فالغذاء يحتاج إلى الطَّحن والعجن والطَّبخ، وكلُّ واحدٍ من هذه الأعمال الثَّلاثة يحتاج إلى مواعينَ وآلاتٍ لا تتمُّ إلا بصناعاتٍ متعددةٍ من حدَّاد ونجَّار وفخَّار، ولو كان الغذاء عبارة عن أكل الحبوب فقط من غير حاجة للمعالجة السابقة؛ فهو أيضًا يحتاج لتحصيل الحبوب إلى أعمال الزِّراعة والحصاد والدَّرْس، ويحتاج كُلُّ واحدٍ من هذه إلى آلاتٍ متعددةٍ وصنائعَ كثيرةٍ أكثر من الأُولى بكثير، ويستحيل أن تقوم بذلك كلِّه أو ببعضه قدرةُ الفرد الواحد؛ فلا بُدَّ من اجتماع القُدُرات الكثيرة من أبناء جنسه لتحصيل القوت له ولهم.

ويبيِّن كذلك أنَّ الإنسان يحتاج إلى الدِّفاع عن نفسه، وهو في ذلك محتاجٌ إلى

الاستعانة بأبناء جنسه؛ فالحيوانات قد أعطاها الله تعالى أعضاءً تدافع بها عن نفسها، أمَّا الإنسان فقد أعطاه الله تعالى عِوَضًا عن ذلك الفكر واليد؛ فاليد مهيِّئةٌ للصَّنائع بخدمة الفكر، والصَّنائع تُحصِّل له الآلات التي يحتاجها للدِّفاع، ولهذا فإنَّ الإنسان يحتاج إلى غيره من بني جنسه لمقاومة المخاطر، ولاستعمال الآلات المُعدَّة للمدافعة، بل ولإنتاج هذه الآلات، وإذا لم يكن هذا التَّعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء ولا تتمُّ حياته، ثم يبيِّن أنَّ هذا الاجتماع إذا حصل للبشر وتمَّ عمران العالم بهم؛ فلا بدَّ من وجود حاكم وسلطان يدفع ظلم بعضهم لبعض، ويحقِّق العدالة.

يتضح مما سبق أن الدولة بمؤسساتها هي المخولة بحفظ التوازن في الاجتماع البشري، وأنها هي القائمة على تنظيم حياة الناس وتدبير شئونهم؛ لأن هذا الاجتماع إن ترك وشأنه حدث التنازع والاختلاف تبعًا لاختلاف الأمزجة والعقول، ولذلك لا بد لهذا الاجتماع البشري من وازع حاكم يرجعون إليه[٧].

والحكَّام هم أحق الناس بتدبير أمور الناس؛ لأن الله جعل بأيديهم أَزِمَّة العباد، ومَلَّكهم تدبير البلاد، واسترعاهم أمر البرية، وفوض إليهم سياسة الرعية[٨].

وقديمًا قال الشاعر:

لا يَصلُحُ الناسُ فَوضى لا سَراةَ لَهُم ... وَلا سَراةَ إِذا جُهّالُهُم سادوا

وَالبَيتُ لا يُبتَنى إِلاّ لَهُ عَمَدٌ ... ولا عِمادَ إِذا لَم تُرسَ أَوتادُ

فَإِن تَجَمَّعَ أَوتادٌ وَأَعمِدَةٌ لِمَعشَرٍ ... بَلغوا الأَمرَ الَّذي كادوا

وإذا كانت الشرائع والأديان كافة جاءت لحفظ الضروريات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والمال والعرض؛ فإنه لا يمكن الحفاظ على هذه الضروريات إلا بوجود الدولة، فإذا لم تكن الدولة قائمة فلا يمكن حفظ أديان الناس، ولا أنفسهم، ولا أموالهم، ولا عقولهم، ولا أعراضهم.

ويعد الأمن والاستقرار من أهمِّ مطالب الحياة؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يقوم بالعبادة على الوجه المطلوب، ولا أن يمارس أي عمل من شئون الحياة اليومية ما دام الخوف مخيمًا،

والقلق والاضطراب يسيطر على الأفراد والجماعات، ذلك أن الإنسان في ظل فقدان الأمن يصبح مستهدَفًا في ماله ودمه وعرضه يترقب متى تنزل به مصيبة، ومن هنا ندرك أهمية الدولة التي تحفظ على الناس حقوقهم العامة والخاصة.

وإذا تقررت ضرورة الدولة لحفظ نظام الحياة، فإن بعض التيارات قد انحرفت عن هذا السبيل، فأرادت أن تشيع العبث في حياة المجتمعات، ظلمًا وعدوانًا وهذا ما سيتجلى في المبحث التالي.

المبحث الأول

أسباب القطيعة مع الدولة

إن الإسلام ما جاء ليعلن القطيعة أو ليدعو للوقيعة مع نظام مجتمع قائم، بل إنه انتهج الدعوة إلى التعاون والتكاتف والتناصر في كل ما فيه مصلحة للمجتمع، واستمرار لمكانته ورسالته، وكل ما يحفظ أمن الناس واطمئنانهم على أنفسهم وأموالهم من أن تُستباح، أو حرماتهم من أن تُنتَهك؛ حتى لا تضطرب أمورهم، وتتعطل مسيرة حياتهم.

وهذا المعنى الذي غرسه الإسلام في نفوس أتباعه منذ الوهلة الأولى؛ لَيُبَيّنُ بوضوح أن المؤمن الحق لا يستنكف أن يمد يده إلى التعاون على الخير، وإن لم يكن هو القائم به، المنفِّذ أو الداعى له، وقد ذخرت سيرة النبي ﷺ به؛ فعن طلحة بن عبد الله بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفًا، ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أُدعى به في الإسلام لأجبت" [٩].

ورغم وضوح هذا المعنى، فإن بعض التيارات المنحرفة تريد أن تتنكّره، فتدعو بأقوالها وأفعالها إلى خلاف ما تقرر؛ في محاولة لترسيخِ انطباعٍ غير صحيح يدعو للقطيعة، واعتبارها الأصل مع المخالف، في سلسلة متواصلة تنتهي بإعلان الدعوة للقطيعة مع المؤسسات، ومن ثم الدول الممثلة لها.

غير أن هذه الدعوات المنحرفة لا تنشأ من فراغ؛ وإنما تتغذى على روافد فكرية ملتوية، تتلمس لها أصولاً في التاريخ القريب والبعيد، غير عابئة بمصير هذا التوجه والشذوذ الفكري والعملي.

ومن خلال استقراء التاريخ الإسلامي، نجد أن هذا التوجه قد ظهر في فترة مبكرة، فيما رواه أبو سعيد الخدري، يقول: بعَثَ علي بن أبي طالب ﷺ إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذهيبة في أديم مقروظ، لم تحصل من ترابها، قال: فقسمها بين أربعة نفر، بين عيينة بن بدر، وأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع: إما علقمة وإما عامر بن الطفيل، فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء، قال: فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: "ألا تأمنوني وأنا

أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحًا ومساء"، قال: فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله اتق الله، قال: "ويلك، أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله" قال: ثم ولى الرجل، قال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ قال: "لا، لعله أن يكون يصلي"، فقال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله ﷺ : "إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم" قال: ثم نظر إليه وهو مقف، فقال: "إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطبًا، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، وأظنه قال: "لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود"[١٠].

كانت هذه بداية الانحراف، ثم تطورت بعد ذلك القطيعة لتتخذ مظاهر وأشكالاً متنوعة، وصولاً إلى العصر الحاضر الذي تجذّرت فيه كثير من أسباب القطيعة، فاتخذتها التيارات المنحرفة سندًا لها، ومنطلقًا لتحقيق مآربها.

إن فكرة الدعوة إلى القطيعة مع الدولة عبر امتداد التاريخ، تعتمد في جملتها على أسباب متشابكة، نفسية وعقلية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي في نهاية المطاف إلى هذه الصورة الشاذة الغريبة عن المجتمع والوطن، ومن هذه الأسباب المتصلة بتبني فكر القطيعة مع الدولة، ما يلي:

أولاً: خلل المفاهيم في استيعاب مقاصد الشرع الحنيف:

إن المتأمل في المقاصد الشرعية التي تُبنى عليها عظمة الدين الإسلامي وروعته، تظهر له بوضوح المصالح والغايات التي يُرجى تحقيقها، والرسالة السامية للإسلام في الحياة، على ما بسطته كتب الأصول والمقاصد الشرعية.

غير أن الداعين للقطيعة غاب عنهم هذا العطاء الرباني لعباده، والذي يقضي بأن العبد المسلم هو الذي يسعى لتحقيق هذه المقاصد الشريفة في مجتمعه؛ ليكون عنوانًا صادقًا لما يدعو إليه، وأنه يهتم بالتعاون مع من يستطيع إنجاح هذه الغاية، وغاية ما يقال في هذا الإطار: إن المُحب للخير، المتصالح مع نفسه، المسالم لغيره، يكون حريصًا على نماء الأوطان وحفظها على يده أو يد غيره .

ثانيًا: الاعتداد بالنفس واتباع الهوى:

يقع المتطرفون فريسة لغياب تطهير النفس من الأمراض القلبية التي نهى عنها الإسلام؛ إذ يعتقدون في أنفسهم الأفضلية التي تؤهلهم للأحقية بالمناصب والتصدر للقيادة، في حين أن الله تعالى يقول: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾[١١].

وقد أخبر النبي ﷺ عن هذه الأمراض القلبية وآثارها، ففي الحديث عن أبي أمية الشعباني قال: أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية، قال: أية آية؟ قلت: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ [١٢]، قال: أما والله لقد سألت عنها خبيرًا، سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: " بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحًّا مطاعًا وهوى متبعًا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع العوام، فإن من ورائكم أيامًا الصبر فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم"، قال عبد الله بن المبارك : وزادني غير عتبة، قيل: يا رسول الله أجر خمسين رجلاً منا أو منهم؟ قال: " لا بل أجر خمسين منكم" [١٣] .

وهذا نوع من الأمراض الخلقية التي إذا استشرت في مجتمع، أدت إلى شيوع القطيعة بين أفراده، لتنمو شيئًا فشيئًا، فتصير دعوى للقطيعة مع الدولة.

ثالثًا: استغلال العاطفة الدينية لدى الجماهير:

يعرف المتطرفون الطريق الميسور الذي من خلاله تتم السيطرة على عقول قطاع عريض من الأمة، ذلك هو توجيه العاطفة الدينية والمتاجرة بها لتحقيق مآرب نفعية لا تتصل بالدين ولا برسالته في حياة الناس، وكم من مواقف وعقبات استطاع المنحرفون الدعوة إليها عن طريق هذا الإلباس والتزييف باسم التدين.

رابعًا: ممارسة الوصاية الفكرية:

تنتهج التيارات المنحرفة فرض الوصاية الفكرية على جموع الأمة، حيث تتصور عدم نضج الجماهير، وعدم قدرتها على الاختيار، ومن ثم فلا رأي إلا ما يراه هؤلاء من تطرف

وانحراف، هكذا يعتقدون، ومن هذا المنطلق ينطلقون، وعندما يسْلِم مجموعة من الشباب قيادهم لهؤلاء المتطرفين ليفكروا لهم، ويدبروا لهم الخطط، فماذا يُنتظر من إنسان فقد عقله ووعيه بهذه الطريقة، إلا أن يكون أداة من أدوات القطيعة والفتنة في المجتمع.

إن هذا الغرس الآسن سرعان ما يأخذ بعقول بعض الشباب الذين ليست لديهم حصانة فكرية ضد هذه السموم القاتلة، فينساقون خلفها، وأخطر ما يترتب على هذا السبب، أن يتطور هذا الفكر، فيتخذ من (مفهوم الجاهلية) منطلقًا للتعامل مع المجتمع بكافة أطيافه، لينسحب هذا الحكم على الدولة والمؤسسات التابعة لها كذبًا وافتراءً، وتتشكل على أساسه قناعات التيارات المنحرفة، في إحداث القطيعة بينها وبين الدولة ومؤسساتها.

خامسًا: التحول التكنولوجي المعاصر:

قد يستغرب البعض إدراج هذا المحور ضمن أسباب القطيعة المؤثرة في تبني فكر القطيعة مع الدولة في العصر الحاضر، غير أن الدراسات المتصلة بهذا الشأن تؤكد بوضوح على تأثير الوسائل التكنولوجية المعاصرة وسرعة تداول المعلومات، في نشر الشائعات، والتواصل بين الجماعات المتطرفة، وما له من تأثير على سلطة الدولة ومؤسساتها.

إن القطيعة تتجاوز مفهوم العزلة، إلى معنى مغاير يتمثل في التنازع والإعاثة في الأرض بالإفساد، لنشر الكراهية بين جموع المجتمع الواحد، وهذا ما سيتأكد في سرد بعض مظاهر هذه الدعوة الآثمة، في المبحث التالي.

المبحث الثاني

مظاهر القطيعة مع الدولة

تتخذ القطيعة مع الدولة، ومحاربتها، والتنكر لأهميتها، والتهوين من دورها في واقع الناس وحياتهم مظاهر وأشكالاً متعددة، من أهمها ما يلي:

١. التكفير :

إن الانتقائية المتعصبة للنصوص دون فهم صحيح، مع القراءة العجلى؛ يورث التسرع في رمي المخالف بالكفر ووصمه بالمروق من الدين، وقد ابتليت أمتنا منذ صدر الإسلام بفرقة الخوارج إذ ضلوا بشبهات لبست عليهم؛ فأولوا النصوص بما يوافق هواهم ويخدم رأيهم، وتجاسروا على التكفير، بل على تكفير علي وعثمان – رضي الله عنهما – وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم" [١٤]، وقد خرج من ضئضئي هؤلاء المارقين في عصرنا الحالي الخوارج الجدد، الذين هم عبارة عن جماعات أخذت "تكفر الحكومات الإسلامية وتطالب بالخروج عليها، مخالفة بذلك معتقد أهل السنة والجماعة، وضوابط العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الإسلام" [١٥].

فمذهب أهل السنة والجماعة هو وجوب طاعة ولي الأمر في المنشط والمكره، والعسر واليسر، والمحبوب والمكروه، في غير معصية، ففي الحديث الشريف: "عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ" [١٦].

يقول الإمام النووي: "قال العلماء: معناه تجب طاعة ولاة الأمور فيما يشقّ وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية، فَإن كانت لمعصية فلا سمع ولا طاعة"[١٧].

ويذكر الإمام القرطبي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[١٨]، أن الله تعالى "أمر بطاعته عز وجل أولاً، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله ثانيًا فيما أمر به ونهى عنه، ثم بطاعة الأمراء ثالثًا،

على قول الجمهور وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم، ومما يجدر التنبيه إليه والحث عليه ضرورة الحذر والتحذير من بعض الفضائيات وبعض المنتديات على الإنترنت الداعية إلى التكفير، وهدم نظام الدولة، هذا ومن أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات المتطرفة في محاولة تحقيق ذلك:

أ- الإثارة بالقول: بتهييج العامة من الناس على حكامهم، فرب كلمة واحدة أثارت حربًا ضروسًا وأوغرت الصدور على الحكام، فها هو ذو الخويصرة أول خارجي خرج على رسول الله ﷺ لم يحمل سلاحًا، يدل على هذا ما ورد عن أبي سيعد الخدري ﷺ، قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا، أَتَاهُ ذُو الخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، فَقَالَ: "وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ". فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ائْذَنْ لِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ:"دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ"[١٩].

ب- الانحراف بالفعل: ومحاولة التخريب والتخويف والإفساد في الأرض بالأعمال الإرهابية والعنف المسلح، وهو النتيجة النهائية للصورة السابقة[٢٠].

٢- نشر الإشاعات المغرضة:

يمكن القول بأن نشر الإشاعات المغرضة - خاصة في ظل العولمة والانفتاح- أدى في الآونة الأخيرة إلى تبلبل الأفكار وتعكر المفاهيم وتغير المعتقدات حول أهمية الحفاظ على الدولة، والآثار الطيبة المترتبة على ذلك[٢١].

وإن من أهم الآثار السلبية على المجتمع من جراء تلك الشائعات:

أ- عدم امتثال أمر الله تعالى في طاعة ولي الأمر بالمعروف، الذي هو طاعة لله ورسوله.

ب- تفكك الأمة وتشرذمها، وانعدام الصلة بين أفرادها بعضهم البعض، وبينهم وبين الدولة التي تسوسهم وترعى شئونهم؛ فتخور الأمة ويضعف شأنها.

ج- إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار.

د- فقدان الرهبة والهيبة أمام الأعداء.

هـ-عدم انتظام أمور الدولة وأحوالها.

وهناك العديد والعديد من الآثار الوخيمة التي تترتب على انتشار الشائعات المغرضة ضد الدولة[٢٢].

٣- العمليات الإرهابية المسلحة:

مما ابتلي به الناس في هذه الأيام ما نراه ونسمع عنه في أنحاء العالم من حوادث التفجيرات والعمليات الانتحارية التي تقتل دون تمييز الأبرياء ومعصومي الدم، وما يعقب ذلك من دمار في المرافق والمساجد والمنشآت العامة والخاصة، والإسلام قد نهى عن مثل هذه الأعمال وتبرأ منها، فالنبي ﷺ تبرأ من مثل هذه الأعمال صراحة بقوله ﷺ : "وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ"[٢٣]، وهذا لا شك وعيد شديد لمن حمل السلاح، فما بالنا بالقتل والتفجير والتدمير، قال الحافظ ابن حجر : "فليس منا، أي: ليس على طريقتنا؛ أو ليس متبعًا لطريقتنا؛ لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاتل دونه، لا أن يرعبه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله"[٢٤].

٤- المظاهرات والاعتصامات :

تعد المظاهرات والاعتصامات ونحوها مظهرًا خطيرًا من مظاهر القطيعة مع الدولة وخروجًا صريحًا على نظامها، وإن اعتقد البعض غير ذلك، "فمن زعم أن الاحتجاجات والمسيرات من باب النصيحة للحاكم فقد كذب؛ إذ كيف يكون النصح بالفوضى جهارًا نهارًا مع السب والشتم والبغضاء؟! كما زعم بعضهم أن الأصل في الأشياء الإباحة، وهذا إذا لم يكن هناك دليل على التحريم، وأدلة تحريم الخروج وافرة، وبعضهم يستدل على أن المظاهرات مصلحة عامة وأنها من باب رفع الظلم، وبطلان ذلك واضح لما يحصل من مفاسد أعم وأكثر"[٢٥].

٥- التحزب ضد الدولة:

فمن مظاهر القطيعة مع الدولة التحزب إلى طوائف وجماعات دينية يلعن ويكفر بعضها

بعضًا، وتتقاتل فيما بينها، ناهيك عن المعارضة الخارجية المرتمية في أحضان الغرب يمدهم ويدعمهم؛ ليهدموا أوطانهم من حيث يعلمون أو لا يعلمون، وهذه الجماعات والأحزاب تهدم ولا تبني، بل لا تترك للدولة أن تبني وتعمر الوطن؛ لأنه كما قال الشاعر :

وإن عناء أن تفهم جاهلاً فيحسب جهلاً أنه منك أفهم

متى يبلغ البنيان يومًا تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم[٢٦]

٦- التهوين من إنجازات الدولة وتفخيم الهفوات والأخطاء :

فالواقع خير شاهد على أن أعداء الوطن من أصحاب الفكر المتطرف ينشدون إفشال جهود الدولة على كافة المستويات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية.. إلخ، وذلك من خلال التهوين من إنجازات الدولة وتهويل وتضخيم الهفوات والأخطاء بهدف الهدم والتخريب، وليس الإصلاح والبناء .

المبحث الثالث

علاج أسباب القطيعة مع الدولة

تتنوع المراحل العلاجية لأسباب القطيعة لتتخذ أشكالاً متكاملة فيما بينها؛ حيث تبدأ هذه المراحل من إصلاح الفكر، لما يستتبعه من آثار في تحريك الإنسان ومنطلقاته وتوجهاته، وهذه غاية عامة من مقاصد الشريعة في أوقات السلم، ويمكن الإفادة منها كذلك في الظروف الاضطرارية، إذ "المقصدُ الأعظمُ من الشريعة هو جلبُ الصلاح ودرء الفساد، وذلك يحصل بإصلاح حال الإنسان ودفع فساده، فإنه لما كان هو المهيمن على هذا العالم كان في صلاحه صلاحُ العالم وأحواله، ولذلك نرى الإسلام عالج صلاحَ الإنسان بصلاح أفراده الذين هم أجزاءُ نوعِه، وبصلاح مجموعه وهو النوع كله، فابتدأ الدعوة بإصلاح الاعتقاد الَّذِي هو إصلاح مبدأ التفكير الإنساني الَّذِي يسوقه إلى التفكير الحق في أحوال هذا العالم، ثم عالج الإنسان بتزكية نفسه وتصفية باطنه؛ لأن الباطن محرِّكٌ للإنسان إلى الأعمال الصالحة"[٢٧].

وبناء على ذلك يمكن إيجاز الخطوات التي تتم عن طريقها معالجة هذه القطيعة، تمهيدًا لإزالة آثارها، وتحقيق السلام المنشود، والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وهي كالآتي:

أولاً: تصحيح المفاهيم الشرعية، والعمل على بيان أهمية فهم نصوص الشريعة:

إن التلاعب بالمفاهيم الشرعية كاد أن يقضي على الهوية، كما أنه أصاب الأمة بحالة من الفوضى تعكس الأزمة الفكرية التي تمر بها؛ حيث إن التلاعب بمصطلحات السلف الصالح، أو عدم فهم معانيها يؤدى إلى كارثة علمية محققة، وانهيار تام لأركان العلم، وضياع لمفاهيمه، وهذا ما نراه الآن بعد اختلال مفهوم كلمة العلم، والتي كانت تعني في تراثنا: الإدراك الجازم المطابق للواقع الناشئ عن دليل، والذي شاع استعماله الآن في مقابلة ترجمة اللفظة الانجليزية: (Science)، ومعناها: العلم المدرك بالحس فقط، دون غيره من وسائل الإدراك العقلية أو السمعية أو العرفانية، مما أدى إلى القول بأن: مسألة الألوهية مسألة غير علمية، مما يوقع في نفس السامع العامي أنها جهل، حيث إن ضد العلم الجهل"[٢٨].

"ولقد لُبِّست كثير من المصطلحات، وشوهت بإزائها كثير من المفاهيم، مثل: الحضارة، والدين، والتراث، والحكومة، وغير ذلك؛ مما دعا الشيخ المرصفي إلى أن يؤلف كتابه في أواخر القرن الماضي (رسالة الكلم الثمان)، يتكلم فيه عما طرأ على مفاهيم كلمات ثمانٍ لاحظ تغير مدلولها بين الماضي والحاضر، وتقوم الدعاوى الآن لتجديد العلوم الشرعية، ووضع مصطحات جديدة بدعوى الاجتهاد أو بدعوى التيسير، فينبغي الالتفات بدقة إلى ما يمكن أن يحدثه وضع الألفاظ بإزاء المعاني من خلل في الفهم واضطراب في العلم"[٢٩].

ثانيًا: نشر وترسيخ فقه بناء الدول، ومحاربة فكر الجماعات المتطرفة :

فالإسلام قد وضع أصولاً ودعائم لبناء الدول، وليست قوالب جامدة لا ينبغي تجاوزها، وليس في هذا تشدد أو تطرف، وإنما ترك الأمر للصالح العام، فمتى أخذت الشعوب والحكومات بهذا سادت وقادت، ومتى ترسخ في أذهانها أفكار متطرفة باءت وخسرت.

و"دعائم الحكومة في الإسلام هي: الشورى، ومسئولية أولي الأمر، واستمداد الرئاسة العليا من البيعة العامة– التي تقوم الانتخابات والاستفتاءات الشعبية مقامها – وهذه دعائم تعتمد عليها كل حكومة عادلة؛ لأن مرجعها كلها أن يكون أمر الأمة بيدها، وأن تكون هي مصدر السلطات، وقد قضت الحكمة أن تقرر هذه الدعائم غير مفصلة؛ لأن تفصيلها مما يختلف باختلاف الأزمان والبيئات؛ فالله أمر بالشورى وسكت عن تفصيلها؛ ليكون ولاة الأمر في كل أمة في سعة من وضع نظمها بما يلائم حالها، فهم الذين يقرون نظام انتخاب رجالها، والشرائط اللازمة فيمن ينتخب، وكيفية قيامهم بواجبهم، وغير ذلك مما تتحقق به الشورى، ويتوصل به إلى الاشتراك في الأمر"[٣٠].

"وكذلك نظام المسئولية، وكيف يؤدي رجال الشورى واجب النصح، ترك تفصيله لتُرَاعَى فيه المصلحة ومقتضيات الزمن، ومثله البيعة، ومن يتولاها، وشرائطها، وكل ما يتعلق بها مما يحقق الغرض منها، وإذًا لا يمكن القول بأن في الإسلام قصورًا عن مسايرة الزمن في شكل الحكومة الملائمة؛ لأن الإسلام أقر أسسًا عادلة لا تختلف فيها أمة عن أمة، وأفسح للناس في أن يقرروا على هذه الأسس ما يرونه من التفصيلات كفيلاً بمصالحهم وملائمًا لأحوالهم"[٣١].

ثالثًا: تغليب المصلحة العامة والقومية على المصلحة الخاصة والحزبية:

لا شك أن تغليب المصلحة العامة والقومية على المصلحة الخاصة والحزبية ركن أساس يبرهن على ولاء الجمهور وحقيقة انتمائه إلى وطنه؛ فالأوطان إنما تبنى بسواعد أبنائها، وتضحياتهم، وما يقدمونه في سبيلها من عمل وجهد وعرق، وبما يبذلونه في سبيل حمايتها من مال ودم وسعادة ورفاه، إن أبناء الوطن من رجال الجيش والشرطة – على سبيل المثال – الذين يحملون أرواحهم على أكفهم ويبذلونها هينة رخيصة في سبيل الدفاع عن أمن البلاد واستقرارها، لهو أوضح مثال على إعلاء هذا المبدأ العظيم: (تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية).

رابعًا: التمسك بالأصول والكليات، وعدم التشدد في الفروع والجزئيات:

والمقصود بالأصول كما قال الإمام الشاطبي: "القطعيات التي لا مجال للنظر فيها بعد وضوح الحق في النفي أو في الإثبات، وليست محلاً للاجتهاد، وهو قسم الواضحات؛ لأنه واضح الحكم حقيقة، والخارج عنه مخطئ قطعًا"[٣٢]، ويقول الإمام الشافعي: "كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصًا بينًا لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه"[٣٣].

والمقصود بالمتغيرات في الاصطلاح كما يقول الإمام الشاطبي: "ما كان من ذلك يحتمل التأويل، ويُدرك قياسًا، فذهب المتأول أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره"[٣٤]، ويقول الإمام الشوكاني في بيان المتغيرات التي هي محل الاجتهاد: "الْمُجْتَهَدُ فِيه: هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع، قال أبو الحسين البصري: المسألة الاجتهادية هي التي اختلف فيها المجتهدون من الأحكام الشرعية، وهذا ضعيف؛ لأن جواز اختلاف المجتهدين مشروط بكون المسألة اجتهادية، فلو عرفنا كونها اجتهادية باختلافهم فيها لزم الدور"[٣٥].

ومعنى ذلك أن نتعاون في محل الاتفاق القائم على الأصول والثوابت، وأن نتسامح فيما وراء ذلك من المتغيرات مما هو محل الاجتهاد المؤدي إلى اختلاف الآراء، وتفاوت وجهات النظر.

خامسًا: إدراك حقيقة المواطنة وما تتطلبه من حقوق وواجبات:

يقول الشيخ رشيد رضا في بيان أثر المعاملة الحسنة لمن يساكنون المسلمين في وطنهم، ويعيشون معهم من المخالفين لهم في الدين: "إن الجاهلين بأخلاق البشر يظنون أن الغلظة

في معاملة المخالف في الدين هي التي يظهر بها الدين، وتعلو كلمته، وتنتشر دعوته، والصواب: أن سوء المعاملة هو أعظم المنفرات، يقول تعالى: ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [٣٦]، وما انتشر الإسلام في العصر الأول بتلك السرعة التي لم يسبق لها نظير في دين من الأديان إلا بحسن معاملة أهله لمن يعاشرونهم، ويعيشون معهم، ولو ترك الخلف سنة السلف في ذلك لما بقي في البلاد الإسلامية أحد لم يدخل الإسلام باختياره، بل لعم الإسلام العالم كله"[٣٧].

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن عملية تجديد الخطاب الديني، ونشر الفكر الإسلامي الوسطي المستنير، يستلزم مراعاة ذلك في كافة شئون الحياة، ومن أهم ما ينبغي مراعاته في بناء الدول، ومحاربة وعلاج أسباب القطيعة مع الدولة ما يلي:

تصحيح المفاهيم الدينية التي شوهت نصوص الشريعة، ورسخت لفكر الجماعات الإرهابية، ووجدت لها متنفسًا تستنشق منها أغراضها القميئة، وتنفذ من خلالها أهدافها الدنيئة، وذلك على حساب فقه بناء الدول والمجتمعات.

ثم إن فقه بناء الدول يتسم بالمرونة والسهولة واليسر، وتغليب المصلحة العامة والقومية على المصلحة الخاصة والحزبية، ويقتضي التمسك بالأصول والكليات، وعدم التشدد في الفروع والجزئيات، ويحتم إدراك حقيقة المواطنة وما تتطلبه من حقوق وواجبات، أما فكر الجماعات الإرهابية والمتطرفة فهو سطحيٌّ، ونصيٌّ، ومغلقٌ؛ فمصلحة التنظيم والجماعة والحزب والفصيل فيه فوق مصلحة الدولة.

وكذلك فإن الجماعات المتطرفة حاولت إحداث حالة من القطيعة المتعمدة والمقصودة بين الشعوب وحكامها، وبين الشعوب وكيان الدولة بأكمله، وتعمل أيضًا على إعلان دعوات مشبوهة، تهدف إلى تفكيك الدول من داخلها، وتحقق أهداف المتربصين بها؛ حيث إن هذه الجماعات والأحزاب المتطرفة ترى أن كل ما يساعد على بناء الدولة، وقيامها هو في نظرهم يضعف كياناتهم وتكتلاتهم، فهي في الحقيقة تقوم وتتقوى على أنقاض الدول.

أهم النتائج :

إن أهم ما يمكننا أن نصل إليه من نتائج في بحثنا هذا ما يلي:

١- أهمية وجود الدولة لتحقيق أمن الناس وحماية سلامهم الاجتماعي وتحركهم الإنساني في معاشهم، فضرورة الدولة لحفظ نظام الحياة كضرورة الحياة نفسها.

٢- أن الأمن والاستقرار من أهمِّ مطالب الحياة؛ فالإنسان لا يستطيع أن يقوم بالعبادة على الوجه المطلوب، ولا أن يمارس أي شأن من شئون حياته اليومية ما دام خائفًا قلقًا.

٣- أن فكرة الدعوة إلى القطيعة مع الدولة عبر امتداد التاريخ، تعتمد في جملتها على أسباب متشابكة، نفسية وعقلية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي في نهاية المطاف إلى هذه الصورة المقيتة في تقويض الأمن والاستقرار.

٤- تتخذ القطيعة مع الدولة ومحاربتها والتنكر لأهميتها والتهوين من دورها في واقع الناس وحياتهم مظاهر وأشكالاً متعددة، ينبو عنها الطبع السليم والفكر المستقيم.

٥- أن علاج أسباب القطيعة مع الدولة يتخذ أشكالاً متكاملة فيما بينها؛ حيث يبدأ من إصلاح الفكر، وما يستتبعه من آثار في تحريك الإنسان ومنطلقاته وتوجهاته، وينتهي بمراقبة ومتابعة ورصد أصحاب هذا الفكر لمواجهته وكشف زيفه والرد على ترهاته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(١) الحجرات: ١٣ .

(٢) الزخرف: ٣٢ .

(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس، كتاب الجيم، باب الجيم والميم وما يثلثهما، ١/ ٤٧٩ .

(٤) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ص١٧١.

(٥) انظر: أضواء حول الثقافة الإسلامية، د/ أحمد عبد الرحيم السايح، الدار المصرية اللبنانية، ط. أولى، ١٩٩٣م، ص٤٨ نقلاً عن: النظم الإنسانية، أبو ذكري ص٦٠.

(٦) مقدمة ابن خلدون تحقيق: إبراهيم شبوح، وإحسان عباس، الدار العربية للكتاب، تونس، ط الأولى، ٢٠٠٦م، ١/ ٥٥.

(٧) انظر: مقدمة ابن خلدون ١/ ٥١٩، وبدائع السلك في طبائع الملك لابن الأزرق ، تحقيق: علي سامي النشار، وزارة الإعلام – العراق، ط الأولى، ١/ ٩٧، وما بعدها.

(٨) انظر: السياسة لابن سينا تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ط الأولى، ص: ٨٣– ٨٤.

(٩) السنن الكبرى، للإمام أبي بكر البيهقي، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب إعطاء الفيء على الديوان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ–٣ م، حديث رقم١٣٠٨٠، ٥٩٦/٦.

(١٠) متفق عليه: أخرجه الإمام البخاري ، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام ، حديث رقم ٤٣٥١، وأخرجه الإمام مسلم، في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، حديث رقم ، ١٠٦٤ واللفظ للبخاري.

(١١) النجم: ٣٢ .

(١٢) المائدة: ١٠٥.

(١٣) أخرجه الترمذي في سننه، باب ومن سورة المائدة، حديث رقم ٣٠٥٨، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(١٤) الفكر الخارجي وأثره في الواقع المعاصر، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، لمحمد خير حسن محمد العمري، مج١٤، ع٣، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، ص٣٦٤.

(١٥) العلاقات بين الحاكم والمحكوم في الإسلام، ناصح بن ناصح المرزوقي، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مج١١، ٢٠١٧م، ٤٢/ ٩٧٢.

(١٦) صحيح الإمام مسلم، كتاب باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم ١٨٣٦.

(١٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٢هـ، ٢٢٤/١٢.

(١٨) النساء: ٥٩.

(١٩) صحيح الإمام البخاري، كتاب باب علامات النبوة، حديث رقم ٣٦١٠، وصحيح الإمام مسلم، كتاب باب ذكر الخوارج وصفاتهم، حديث رقم ١٠٦٤.

(٢٠) انظر: الخروج على الحكام وأثره في تفريق الأمة، دراسة في ضوء السنة النبوية، أحمد إبراهيم يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، مج٦، ع١٣، ٢٠١٧م، ص٣٤٧، ٣٤٩، مؤتمر الإصلاح والتغيير رؤية شرعية، من إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، ط الأولى، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ٢٧٨/١.

(٢١) راجع: الإشاعة وخطرها على ولاة الأمر، للباحثة/عفاف بنت حسن محمد مختار، ص٧٣، بتصرف.

(٢٢) الإشاعة وخطرها على ولاة الأمر ،ص١١٢-١١٥بتصرف .

(٢٣) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة، حديث رقم ١٨٤٨.

(٢٤) فتح الباري، الحافظ ابن حجر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ١٣/ ٢٤.

(٢٥) عصيان ولي الأمر وأثره في تهديد أمن الوطن .. دراسة في السنة النبوية ، ١٧٨١/٤.

(٢٦) عصيان ولي الأمر وأثره في تهديد أمن الوطن، ١٧٨٩/٤ بتصرف واختصار.

(٢٧) الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، ص١٠٦.

(٢٨) المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، أ.د/ على جمعة ، مفتي جمهورية مصر العربية السابق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، لسنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ص ٧.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٧.

(٣٠) السياسة الشرعية في الشئون الدستورية، والخارجية، والمالية، الشيخ/ عبد الوهاب خلاف، دار القلم، ط١، لسنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص ٣٤.

(٣١) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣٢) الموافقات، الإمام إبراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ١٥/٥.

(٣٣) الرسالة، الإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، تحقيق: أ/أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط١، سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م، ١/ ٥٦٠.

(٣٤) الرسالة الإمام الشافعي، ١/ ٥٦٠.

(٣٥) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، الإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، قدم له: أ/ خليل الميس، والدكتور/ ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ٢/ ٢١١.

(٣٦) آل عمران: ١٥٩ .

(٣٧) تفسير القرآن الحكيم، تفسير المنار، الشيخ محمد رشيد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، لسنة ١٩٩٠م، ٦/ ١٦١.